

## كيف ولماذا وضع بايدن لبنان تحت "حالة الطوارئ الوطنية"؟

لبنان، منذ الاول من آب الماضي، واقع تحت "حالة الطوارئ الوطنية" المجدد لها من جانب الكونغرس الاميركي بطلب من رئيس البيت الابيض. القرار ليس جديداً، وهو مستمر منذ 15 سنة على التوالي، لكنه يجدد التساؤلات عما يراه الرئيس جو بايدن الان كتهديد للمصالح الاميركية، بعد ايام على زيارته لاسرائيل



الرئيس الاميركي جو بايدن خلال زيارته لاسرائيل.

في رسالته الى الكونغرس التي تحمل تاريخ 28 تموز 2022، يقول بايدن في طلب التمديد للقانون ان "بعض الانشطة الجارية، مثل عمليات نقل الاسلحة المستمرة لايران الى حزب الله - التي تشمل انظمة اسلحة متطورة بشكل متزايد - تعمل على تقويض السيادة اللبنانية، وتساهم في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، وتستمر في تشكيل تهديد استثنائي وغير عادي للامن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة".

بمعنى آخر، فان القانون يجيز للرئيس الاميركي اللجوء الى القوة ان اقتضى الامر الدفاع عن الامن القومي الاميركي، والذي كما يشير "اعلان القدس" الذي وقعه اخيراً، هو مرتبط بشكل تام بأمن اسرائيل واستقرارها في مواجهة من وصفهم بـ"وكلاء ايران" في المنطقة، اي بمن فيهم حزب الله وسلاحه.

يتلاءم قانون الطوارئ هذا ايضا مع الاستجابة لهواجس اسرائيل، فيما لا تستبعد التقديرات السياسية في واشنطن ان لا يحقق الحزب الديموقراطي

ايضا، تأكيداً على الايحاء بأن ادارة بايدن تجدد التزامها بوجودها في المنطقة بعدما تزايدت المؤشرات على انكفائها اقليمياً والتكيز على "خطري" الصين وروسيا، خصوصاً مع اندلاع الحرب الأوكرانية. فخلال وجوده في اسرائيل، قال بايدن في مقابلة تلفزيونية ان الولايات المتحدة ستعود الى الشرق الاوسط لأن الفراغ الذي تركته اعداء الصين وروسيا الى المنطقة.

ما يكفي من العبارات التي قد تجعل لبنان في دائرة المستهدف ايضا من الاعلان، سواء من خلال التأكيد على التزام واشنطن امن اسرائيل والحفاظ على التفوق العسكري النوعي الاسرائيلي، او من خلال مواجهة الانشطة الايرانية اقليمياً، سواء منها المباشرة او عبر وكلائها مثل حركتي حماس والجهاد الاسلامي في فلسطين، او حزب الله في لبنان. يعكس تمديد قانون الطوارئ حول لبنان

### منذ العام 1976

مر الكونغرس الاميركي قانون الطوارئ الوطنية في العام 1976، في عهد الرئيس جيمي كارتر، كي يتاح له اتخاذ القرارات العسكرية الفورية في حال تعرض الامن القومي الاميركي لتهديد في مكان في العالم.

يحدد القانون بأن من حق السلطة التنفيذية، المتمثلة بالرئيس، التعامل مع ازمات طارئة، مع تخفيف القيود البيروقراطية والدستورية التي قد تقيد عمله هذا. بوضوح اكبر، يحق للرئيس تجنب اي قيود على قراراته المتعلقة بالتعامل مع ازمات طارئة، بما يتطلب سرعة التحرك واتخاذ القرارات، بشرط وجود "تهديدات غير طبيعية وخطيرة على الامن القومي والمصالح الاميركية".

بموجب نص القانون، يسمح للرئيس بفرض حالة الطوارئ لمدة عام واحد قابلة للتجديد سنوياً.

والتي حملها وزير الخارجية وقتها كولن باول الى الرئيس بشار الاسد، وبعد اغتيال رئيس الوزراء الشهيد رفيق الحريري، وبعد عدوان تموز.

حمل قرار بوش وقتها عنوان تجميد ممتلكات الاشخاص الذين يقوضون سيادة لبنان او مؤسساته الديموقراطية، وطلب من الخزانة الاميركية بالتنسيق مع وزارة الخارجية معاينة من تنطبق عليهم هذه التهمة، بما في ذلك المساهمة في اعمال عنف، او دعم اعادة الهيمنة والوصاية السورية (التي كانت انتهت اصلاً بانسحاب القوات السورية المتبقية في البلد).

الان، للمرة 15 على التوالي يمدد بايدن، مثلما فعل بوش من قبله، ثم باراك اوباما ودونالد ترامب من قبل، القرار فيما الصراع الاقليمي - الدولي في شرق المتوسط محتدم، وبينما لبنان في حالة انهيار اقتصادي شبه شامل وفي امس الحاجة الى موارد الطاقة الكامنة في البحر التي تنازعه عليها اسرائيل، وفيما تزايد الاتهامات للاميركيين بانهم ساهموا في شكل او في اخر، في عرقلة او

تأخير حصول لبنان واستخراجه لموارده الغازية من البحر، بينما تسببت عقوباتهم المتمثلة بـ"قانون قيصر" في تأخير استرجار الكهرباء والغاز من مصر والاردن، عبر سوريا، الى لبنان.

ربما ليست صدفة سعيدة ان بايدن اتخذ قرار تمديد قانون الطوارئ حول لبنان، وهو العائد قبلها باسبوعين من زيارته الى اسرائيل التي وقع معها "اعلان القدس"، الذي يقضي في جانب منه بمنع ايران من الحصول على سلاح نووي، الا انه يتضمن

الاميركية في العراق في العام الماضي، عاد رئيسها جو بايدن ومدد "حالة الطوارئ الوطنية" حول العراق في ايار 2022، متحدثاً عن "تهديد غير مألوف وغير عادي للامن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة".

كما هو معلوم، ان القانون مطبق على سوريا حالياً، وهو تم تمديده في ايار الماضي ايضا، ووفقاً للمفاهيم الاميركية نفسها حول المصالح الاميركية المهتدة بشكل غير عادي، بالاضافة الى اتهامات للحكومة السورية بانتهاكات ضد السوريين وبما يتعلق بالاسلحة الكيميائية ودعم المنظمات الارهابية.

هناك محور يضم ثلاث دولة متجاورة، واقعة تحت قانون "حالة الطوارئ الوطنية" الاميركي، وهي تمثل تواصلاً جغرافياً ليس مرغوباً اميركياً - ولا اسرائيلياً - لانه في نظر الادارات الاميركية المتعاقبة، تمثل امتداداً من طهران الى سواحل شرق المتوسط، يتحتم قطعه او تفكيكه، او انهاكه.

لهذا، ليس غريباً ان سلسلة الدول هذه تتعرض خلال العقود الماضية الى مسلسل متتابع من الضغوط والعقوبات والتهديدات والمخاطر بل والحروب. لا يمكن فهم "حالة الطوارئ الاميركية" من دون وضعها في سياق الصورة الاوسع للرؤية الاميركية للمنطقة.

كان ذلك بالضبط، ما تجلى في المرة الاولى التي اصدر فيها جورج بوش قراره التنفيذي هذا حول لبنان في اب 2007، في ظل احتدام التورط العسكري الاميركي في المستنقع العراقي، وتزايد الضغوط على دمشق

تعود قصة "حالة الطوارئ الوطنية" حول لبنان الى العام 2007، عندما كان لبنان والمنطقة عموماً، تحت وطأة ما وصف بانها اسوأ هجمة اميركية تتعرض لها، فيما كان المحافظون الجدد، يصلون ويجولون لا في اروقة دوائر القرار الاميركي فحسب، وانما في ارجاء المعمورة، لفرض مصالحهم ورؤيتهم للعالم، والتدخل في شؤون الدول، والسعي الى فرض "سلام" وفق اهوائهم ولو باستخدام القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية.

في هذا الاطار، ليس غريباً ان القانون طبق على لبنان في السنة التالية التي تبعت انتهاء حرب تموز العام 2006، والتي حاولت خلالها اسرائيل، ودعمتها واشنطن علانية، فرض ترتيبات سياسية وامنية جديدة على لبنان واضعاف مقاومته من خلال تدمير بناه التحتية وقتل وجرح الالاف من ابنائه، مما يشير الى ان القانون يشكل مسعى الى تحقيق ما لم تحققه ملايين القنابل التي اسقطها الاسرائيليون على لبنان وقتها.

لكن الغريب ان لبنان لم يكن كالعراق تحت حرب اميركية معلنة في العام 2003 عندما قرر الرئيس الاميركي الاسبق جورج بوش غزو البلاد بهدف تحريرها وتدمير اسلحة الدمار الشامل (التي لم يعثر عليها احد)، ليتمركز المحافظون الجدد، عبر الجيوش الاميركية في قلب المنطقة العربية الشرق الاوسط، تمهيداً لما تبين لاحقاً انها حمائم دم لم تتوقف، ومساعد الى تغيير الانظمة والمجتمعات.

لهذا، من اللافت ان واشنطن التي توصلت مع بغداد الى ائهاء رسمي للمهمة القتالية





**METROPOLITAN SECURITY**

**Safety, Security... Satisfaction**

+961 1 702 000  
www.metropolitansecurity.com.lb

القانون الممدد له، على الاستمرار في وضع لبنان في دائرة التجاذبات وصراعتها الاقليمي مع ضمان مصالح اسرائيل مثلما جرت العادة تاريخيا، ويتيح لها الحق، وللرئيس الاميري تحديدا الى المسارعة الى التحرك ان اقتضت الحاجة، في استخدام ادوات متنوعة من الاسلحة السياسية والاقتصادية والمالية، وحتى القوة العسكرية اذا اقتضت الضرورة ذلك، للضغط على لبنان، سواء من اجل فرض تغييرات داخلية في السياسة والاقتصاد، او للتعامل بنجاح مع محاولات نقل لبنان من ضفة الى ضفة.

من الواضح ان حزب الله، ومثلما ورد في رسالة بايدن نفسها، هو في صدارة قائمة القوى او الجهات المستهدفة. وليس سرا ان الولايات المتحدة خلال حرب تموز 2006 وفيما قبل صدور القرار 1701 الذي انهى الحرب، كانت تحاول وضع لبنان تحت "الفصل السابع" ليكون فعليا تحت وصاية الامم المتحدة، وفرض ذلك بالقوة من خلال تشكيل تحالف عسكري غربي لتطبيق القرار ونزع سلاح المقاومة، تماما مثلما فرض "الفصل السابع" على العراق قبل غزوه العام 2003.

رغم ان هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح، لأن الفكرة لم تجد استجابة من الشركاء الغربيين وقتها، الا ان اعلان بوش "حالة الطوارئ الوطنية" حول لبنان بعد نهاية حرب تموز، تعكس رغبة اميركية بالتعويض او مسعى لتعزيز القبضة الاميركية على المشهد اللبناني، وان تعاقب الادارات الاميركية على التمديد للقانون حول لبنان، يعكس اصرارا متواصلا منذ سنوات، على النظر الى البلد نفسه باعتباره تهديدا محتملا للامن القومي الاميري، او استباقا محتملا للقول ان اميركا حاضرة وتتابع وربما جاهزة للتدخل، فيما ينهمك البلد في ازمات ما بعد الانتخابات النيابية، وتشكيل الحكومة الجديدة والاتفاق على رئيس جديد للجمهورية، وايضا وهو يحاول رسم حدوده البحرية مع اسرائيل.



يتفقد منظومة القبة الحديدية في اسرائيل.

## "حالة الطوارئ" تعود الى العام 2007

نتائج جيدة في الانتخابات النصفية للكونغرس في تشرين الثاني المقبل، ولهذا فان "الورقة اليهودية" قد تكون عاملا مساعدا للديموقراطيين وبايدن في صناديق الاقتراع، وهي ورقة سعى الرئيس الاميري في كل الاحوال الى التأكيد عليها خلال زيارته الاسرائيلية الاخيرة، والتشديد على "يهودية" هذه الدولة واهميتها لامن اميركا. تصر الادارة الاميركية، من خلال هذا



حزب الله هو الهدف.



**METROPOLITAN DEFENSE AND SECURITY SOLUTIONS**

**DEFENSE DISTRIBUTOR**  
**LOGISTICS & OPERATIONS**  
**SECURITY & MILITARY TRAINING**

**BENELLI DEFENSE** **FIOCCHI** **CZ** **B&T**

+961 1 702 000  
www.mds-me.com  
info@mds-me.com